جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

فرقة البحث الأمن الإقليمي الجزائري في منطقة الساحل لجنة التكوين في الدكتوراه شعبة العلوم السياسية

شهادة مشاركة

تمنح هذه الشهادة للدكتور: زروقة اسماعيل نظير مشاركته في اليوم الدراسي الدكتورالي حول: التنمية والديمقراطية المنعقد يوم الخميس 18 نوفمبر 2021 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بمداخلة بعنوان : " ادبيات التنمية الاقتصادية بين الحاجة للديمقراطية والاستقرار السياسي ".

عميد الكلية

عميد الكلية بالنيابة

د. بن اعمراب محمد

مسؤول لجنة التكوين

مسؤول شعبة الدكتوراه

علوم سياسية

د. بن عمر عادل

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

شعبة الدكتوراه

علوم سياسية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

لجنة التكوين في الدكتوراه شعبة العلوم السياسية

وفرقة البحث: الامن الإقليمي الجز ائري في منطقة الساحل الافريقي

تنظم اليوم الدراسي الدكتورالي حول:

التنمية والديمقراطية

يوم 18 نوفمبر 2021

برنامج اليوم الدراسي الدكتورالي

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

د. محمد بن اعراب

التنمية السياسية كإطارعام لتحقيق الامن السياسي للدولة	د.شوادرة رضا جامعة سطيف 2
ادبيات التنمية الاقتصادية بين الحاجة للديمقراطية والاستقرار السياسي	د.زروقة اسماعيل جامعة المسيلة
الديمقراطية في المنطقة العربية: بين معطيات الو اقع وضغط المقولات النظرية	ا.د. ملاح السعيد جامعة المسيلة
مكانة القيم في معادلة التنمية والديمقراطية	د.عادل بن عمر جامعة سطيف2 د.كريم رقولي جامعة سطيف2
الدولة العربية واشكالية الديمقراطية والتنمية والرأسمالية	د.عيساوة امنة جامعة سطيف 2
ازمة النظام التمثيلي ورهانات بناء الديمقراطية التشاركية المحلية	د. موزاي بلال جامعة سطيف 2

ورشة علمية لطلبة الدكتوراه

المداخلة للمشاركة في اليوم الدراسي الدكتورالي:

التنمية والديمقراطية

الاسم واللقب: إسماعيل زروقة

التخصص: علوم سياسية – دراسات استراتيجية وأمنية–

الرتبة: استاذ محاضر أ – باحث في مخبر العلوم السياسية الجديدة–

المؤسسة: جامعة المسيلة – الجزائر–

البريد الالكتروني: Ismail.zerrouga@univ-msila.dz

الهاتف: 0770967772

عنوان المداخلة: أدبيات التنمية الاقتصادية بين الحاجة للديمقراطية والاستقرار السياسي

الملخص:

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع دائمة التحديث والنقد والمراجعة والتفحص، بسبب الرغبة الملحة من طرف صانع القرار للإحداث تنمية فعلية والانتقال بالدولة من النمط التقليدي القائم على الوظيفة الكلاسيكية المتمحورة حول الوظيفة التوزيعية للريع والمال، الى الانتقال بها الى النمط الحداثي القائم على خلق الثروة وبناء نموذج تنموي اقتصادي قائم على قيم العمل والإنتاج، في ظل بيئة تمتاز بالحركية و الديناميكية المستمرة من طرف مختلف الفواعل التي تساهم في هذه العملية process ، إضافة الى عامل التأثير و التأثر بين البيئة الداخلية للدولة الراغبة في احداث تنمية اقتصادية حقيقية، وبين البيئة الدولية التي تمتاز بالتفاعلات المبنية على محددي المصلحة الاقتصادية و القوة الاقتصادية، هذا ماجعل هذه الورقة تحاول أن تناقش إشكالية مركزية مفادها :

هل الدولة لاحداث و بناء نموذج تنموي اقتصادي فعال و مجدي بحاجة الى تبني القيم الديمقراطية القائمة على مرتكزات الحرية واحترام القانون وقيم المواطنة، ام بحاجة الى استقرار سياسي ذو نظرة استشرافية للامكانيات والرهانات

التي تحيط بالدولة ؟ و بالتالي اعتبار عملية التنمية الاقتصادية خطوة سابقة لطبيعة النظام السياسي، الذي يمكن أن يكون نمطه هامشيا مقارنة بميزة الاستقرار التي تساهم في بناء و ترسيخ نموذج تنموي بعيدا عن القيم سالفة الذكر.

لقد كانت النظرة السائدة في الجزء الأعم من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ترى أن النظم الاستبدادية أقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الطرح الذي اشتهر باسم فرضية **لي** (Lee)[1] (نسبة إلى رئيس سنغافورة السابق لي كوان يو) وأن هذه الأخيرة ينبغي أن تسبق التحول إلى الديمقراطية، فالتوسع الحضري وانتشار التعليم واتساع حجم الطبقة المتوسطة الذي يتوقع أن يسهم فيه النمو الاقتصادي، سوف يمهد الطريق لتفعيل تقاسم السلطة السياسية، والتوصل إلى التسويات وتدعيم الهوية المشتركة الضرورية لنجاح الديمقراطية. باختصار يجب أن يسبق الديمقراطية مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية حتى تصير ممكنة في المجتمعات النامية. وقد اكتسب هذا الطرح ثقلا سياسيا وأكاديميا كبيرا بفضل الأسماء المرموقة التي دعمته، مثل سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset)، وصمويل هنتنغتون (Samuel Huntington) وآخرين. وكان لهذه النظرة صدى عميق لدى الساسة في واشنطن في فترة الحرب الباردة، فقد كانت الولايات المتحدة تريد حكاما استبداديين موالين في صراعها مع الشيوعية، بدلا من رؤية القوى "التقدمية" المعادية لها تصل إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب. وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، لازالت هذه النظرية حاضرة لدى قطاعات كبيرة من الأكاديميين والاقتصاديين وخبراء الأمن القومي والموظفين الدوليين.

وعلى الجانب الآخر، يرى عدد من الباحثين أنه من السهل التأكيد بثقة على أن الديمقراطية شرط مسبق أساسي لاقتصاد سوق فعال وللنمو الاقتصادي. وأن الأنظمة الديمقراطية، كالتي توجد في الغرب الصناعي، هي السبيل الوحيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في الأجزاء الفقيرة من العالم.

ولكن هل تستند هذه التأكيدات إلى أدلة وبراهين؟ يعتقد دانيال كوفمان (Daniel Kaufmann) مدير الحكامة العالمية في معهد البنك الدولي، أن الأدلة المتعلقة بتأثير الديمقراطية في المدى القصير على النمو محاطة بالغموض. وتحدث عن اثنتي عشرة دراسة أبحاث جادة حول تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، ولكنها في المحصلة تقدّم صورة مشوشة. وباستخدام أمثلة كثيرة من دول متعددة، وجد عدد من الدراسات، في المعدل، أنه

---

[1] – عبد الفتاح بشير، «**فرص الديمقراطية بين النجاح والفشل**»، مجلة الديمقراطية. ع13،يناير 2004. ص ص67-76.

ليس للديمقراطية تأثير كبير على النمو. إلا أن دراسات أخرى تشير بالفعل إلى بعض التأثيرات غير المباشرة المهمة المحتملة؛ فقد تكون الديمقراطية مرتبطة بالمستويات الأعلى لتكوين الرأسمال الإنساني، والاستقرار الاقتصادي الشامل والسياسي، والأسواق المتحررة. وهذه الأمور تساعد بدورها على تحقيق معدلات النمو العالية. ووجد باحثون آخرون أن هناك علاقة بالفعل بين التحرك نحو إحلال النهج الديمقراطي في أنظمة الحكم القمعية وتحقيق معدلات النمو العالية، ولكنهم يرون إن أي إصلاح ديمقراطي إضافي بعد تجاوز مستوى معين من التحرر السياسي لا يترجم إلى معدلات نمو أعلى، بل على العكس، إذ يمكن حدوث تراجع في النمو عند المستويات المتوسطة للتحرر السياسي.[2]

ومن جانب آخر، ترى ديان إيتيي أن الدراسات حول أسباب التحول الديمقراطي لا تفترض إمكانية أن تكون اللبرلة الاقتصادية هي العامل الحاسم في عمليات التحول السياسي التي حصلت في مناطق عدة في العالم. وحسب بعض الدارسين فإن الانتقال إلى الاقتصاد الحر لم يؤثر في التحول الديمقراطي، لأن هذا الأخير سبق تبني الدول المعنية لنموذج اقتصادي تنموي على النمط الليبرالي، وهو ما حصل في جنوب وشرق أروبا، وفي عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية. أو أنه حصل بعد تطبيق طويل الأمد لنموذج اقتصادي نيوليبرالي، مثلما هو الشأن في تايوان وكوريا الجنوبية والشيلي.

ومع ذلك، فإن هذا الاستنتاج لا يأخذ بعين الاعتبار أنه في بعض المناطق مثل إفريقيا جنوب الصحراء، تزامنت عمليات التحول نحو الديمقراطية مع محاولات الإصلاح الاقتصادي، بما يوحي أن هذه الأخيرة قد تركت آثارا على تجارب الدمقرطة، كما أن التحول إلى الديمقراطية في كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال قد حفزته بشكل كبير الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأروبي، وهو الأمر الذي يستلزم إجراءات تحرير اقتصادي[3].

---

[2] – دانيال كوفمان: «**هل التنمية الاقتصادية مستحيلة بدون الديمقراطية؟**». في:
http://www.america.gov/st/democracy-arabic/2008/June/20081209091224snmassabla0.990307.html

[3] - Diane Ethier, «**Des Relations entre Libéralisation Economique**, **Transition Démocratique et consolidation Démocratique**». In : Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, n02, 2001. P 271.

1. مبررات النجاح الاقتصادي للدول الديمقراطية

يرى المدافعون عن فكرة الترويج للديمقراطية من الليبراليين الدوليين أن النظم الديمقراطية تحقق نتائج تنموية أفضل بصورة مستمرة، والأسباب الكامنة وراء ذلك كثيرة ومتنوعة، ولكننا سنحصرها في ثلاث خصائص أساسية للحكم الديمقراطي، كما شرحها كل من مورتون هالبيرين وجوزيف سيغل ومايكل ونشتاين (Halperin, Siegle &Weinstein)، وهي: السلطة المشتركة، والانفتاح، والقابلية للتكيف مع الظروف المختلفة.[4]

فعلى الرغم من أن إجراء الانتخابات الحرة هو الذي يميز الديمقراطية بوجه عام، إلا أن ما يجعلها تنجح هو الطريقة التي توزع بها السلطة. وبناء على ذلك، وبعكس معظم الحكومات الاستبدادية، فإن نطاقا واسعا من المصالح يؤخذ بعين الاعتبار على أساس أكثر انتظاما. ويزيد ذلك من احتمال أن توضع أولويات الجمهور في الاعتبار. وفي الواقع فإن الحجة التي تذهب إلى أن الحكومات الاستبدادية يمكن أن تتجاهل جماعات الضغط الخاصة، ومن ثم تتخذ قرارات في صالح المجتمع ككل، حجة تقوم على سلسلة من افتراضات مشكوك في صحتها إلى حد كبير. وأحد هذه الافتراضات هو أن القادة الذين لا يتم انتخابهم في هذه الأنظمة يتعاملون مع مصالح الجمهور باعتبارها همّا أساسيا لهم. غير أن مسلك فيدال كاسترو في كوبا، وكيم يونج إيل في كوريا الشمالية، وألكسندر لوكاشينكو في بيلاروسيا يشير بقوة إلى عكس ذلك.

وثمة افتراض آخر، وهو أن الحكومات الاستبدادية ليس عليها أن تحقق المصالح الخاصة لدوائرها الانتخابية، فمعظم الأنظمة الاستبدادية تقوم، في واقع الأمر، على أسس شبكات الموالاة الواسعة التي تعتمد عليها للبقاء في السلطة. وعلى الرغم من أن هذه الشبكات لا تظهر للعيان، فإن لها تأثيرا كبيرا على الفرص الاقتصادية والتنمية. وفي المقابل، فإن آلية فصل السلطات اللصيقة بالديمقراطية تحد من السلطات المركزية الحكومية، وتعزز توسع القطاع الخاص واستقلاله. وهذا بدوره يعزز مناخ التجديد وروح تنظيم المشاريع التجارية، المحركين للنمو الاقتصادي.

كما يؤدي تعدد العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار في الديمقراطيات إلى انتهاج سياسات أكثر اعتدالا، وهو ما يساهم في تعزيز إحدى الخصائص الأكثر أهمية للتنمية الديمقراطية وهي اضطرادها. إذ أن صعود وهبوط معدل النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل هو أقل في الدول الديمقراطية، وبدلا من أن تتقلب اقتصاداتها

---

[4] – هالبيرين مورتون (وآخرون)، **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟** ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2009، ص 12.

بين الازدهار والانكماش، فإنها تخضع غالبا لنمط مستقر من المكاسب المعتدلة والتراجع الطفيف. وخاصية الاضطراد هذه مهمة جدا بالنسبة للديمقراطيات الفقيرة؛ لأنها تعني أن هذه النظم أقدر على تجنب الكوارث الاقتصادية والإنسانية مقارنة بالبلدان التي تحكمها أنظمة تسلطية. وبالنسبة لقطاعات عريضة من سكان هذه البلدان يكمن في هذا الفرق بين الحياة والموت. ويورد هالبيرين وزملاؤه أن 95% من حالات الأداء الاقتصادي السيئ خلال الأربعين سنة الماضية قد شهدته حكومات غير ديمقراطية.

وفي نفس السياق يؤكد الاقتصادي الهندي، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أمارتيا سان Amartya Sen أنه لم يحصل قط وأن حدثت مجاعة في أي بلد يحظى بنظام حكم ديمقراطي وصحافة حرة نسبيا؛ فقد وقعت المجاعات في المجتمعات الاستبدادية المعاصرة، ووفي البلدان المستقلة حديثا في الجنوب، التي يديرها قادة قوميون استبداديون أو أنظمة حزب واحد تستأثر بالرأي وبالسلطة، ولكن لم تقع قط مجاعات بمعنى الكلمة في أي بلد يجري انتخابات بشكل منتظم ولديه أحزاب معارضة تعبر صراحة عن انتقاداتها، ويسمح بصحافة حرة تكتب بحرية وتتساءل عن حكمة السياسات الرسمية من دون أي رقابة.[5]

إن النظم الديمقراطية تكفل بوجه عام الحريات المدنية الأساسية مثل حرية التعبير وحرية التنظيم. ويؤدي التدفق الحر للمعلومات الناتج عن ذلك، بما في ذلك تقدير قيمة ونشر الأفكار الواردة من الخارج، إلى إحباط الفكر الانعزالي وتحفيز النقاش الهادف. ويزيد هذا بدوره إمكانية الالتفات إلى مدى من الاختيارات والاهتمامات الأكثر اتساعا مما يحدث في هيكل سياسي أضيق أفقا. وبدلا من إخفاء علل المجتمع فإنها تُكشف ويُبحث لها عن حلول. ومحصلة ذلك قرارات أفضل وأكثر استنارة. كما أن المناقشة الحرة لمشكلات المجتمع تعمل بوصفها رادعا للفساد، سواء كان عاما أو خاصا، وتعزز في النهاية الكفاءة والقدرة على العمل، ليس فقط عن طريق منع إساءة استخدام الموارد، بل أيضا عن طريق تسهيل تخصيص الاستثمار الأكثر استنارة، وتعميق الثقة في أنظمة السوق[6].

كما أن الديمقراطيات تحقق أداء تنمويا أكبر؛ لأنها تميل إلى أن تكون أكثر قدرة على التكيف، والشعار الذي يصف ذلك هو أن «الديمقراطيات نظم للتعلم»، أي أن الناس الذين يعيشون في ظلها يعكفون دوما على جمع معلومات أكثر، وتعديل مواقفهم، وإعادة تقييم خططهم. والمبدأ الأساسي الذي يحكم هنا هو: إذا فشلت

---

[5] – أمارتيا سان، **التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. ترجمة: شوقي جلال. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2004. ص 187.

[6] – هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 14.

استراتيجية ما فعليك تغييرها، وإذا نجحت فعليك الاستمرار فيها. وبذلك تجد النظم الديمقراطية، عن طريق التجربة وتصحيح الخطأ، الطريق الأكثر ملاءمة للمضي قدما. وتكون السياسة التي تتبناها سياسة معتدلة وتعكس وجهات النظر المتعددة، والمتعارضة أحيانا. ويختلف المسار الصحيح من بلد إلى بلد، حسب ظروفه السياسية والاقتصادية والثقافية. وبعبارة أخرى، فإن الديمقراطية لا تضمن الوصول إلى القرار الصحيح بالضرورة. ومع ذلك، فإنها تكفل إمكانية أن تُغيَّر تلك السياسة عندما تكون خاطئة. إن «الشبكات الأفقية» لهيكل للديمقراطية، أي تدفق الأفكار طليق الحركة، وفي الوقت المناسب ذهابا وإيابا بين القطاعات العامة والخاصة والمدنية، تسمح بتوفير القدرة على التكيف لقبول سياسة ما وتطبيقها أكثر مما تسمح به الهياكل التراتبية التي تميز الأنظمة الاستبدادية.[7]

وأخيرا فإن قابلية النظم الديمقراطية للتكيف تسمح لها بأن تتخلص من القادة الفاسدين أو عديمي الكفاءة. ويقلل هذا من مقدار الضرر طويل المدى الذي يمكن أن يسببوه، كما أنها تكفل عملية تجديد مستمرة. وتستطيع قوى فاعلة جديدة لها أفكار وأولويات مختلفة أن تتولى مقاليد الحكم، ويمكن تناول المشكلات من منظورات جديدة. وفي مناخ كهذا، يزدهر الابتكار ويخف ثقل البيروقراطيات المتراكم.

وتوفر هذه العملية المتأصلة لتنحية القادة داخل بناء الديمقراطية، آلية منظمة لتداول السلطة، من شأنها تقليل الأزمات السياسية لأدنى حد. وتقلل هذه السمة المتعلقة بالسياسات الديمقراطية من احتمال اندلاع الاقتتال الأهلي الذي ينشأ من الاعتراضات على المشروعية السياسية، وبذلك يتم تجنب نشوب الحرب، وتستغل الطاقات التي تنفق في الاقتتال في التنمية الاقتصادية. إن الاستقرار السياسي الذي تسفر عنه النظم الديمقراطية، يساهم في زيادة ثقة المستثمرين، وييسر الاستمرار الاقتصادي والدفع لتراكم طويل المدى للأصول.[8]

إن المقومات الثلاث سابقة الذكر، لا تعني بالضرورة أن مجرد تأسيس الديمقراطية سيحل كل مشكلات الدول الفقيرة، فنادرا ما تكون عملية التحول إلى الديمقراطية سلسة وسهلة. وحتى في الديمقراطيات الراسخة هناك مصالح متضاربة ومتعارضة. ويمكن أن تشهد بعض الديمقراطيات الجديدة معدلات للنمو تقل عما كان يسجل في

---

[7] – الموافي، أحمد أحمد. **تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي: مشروع الشرق الأوسط الكبير**. مصر، دار النهضة العربية. 2005 ، ص 102

[8] Mancur Olsen, «**Dictatorship**, **Democracy and development** ». American Political Science Review, vol 87, n3 . 1993. Pp 567-576. And: Boutros Boutros-Ghali (ed), **The Interaction between Democracy and Development**. Paris, UNESCO. 2002

فترة ماضيها الاستبدادي. وعلى سبيل المثال، فقد ورث عدد من النظم الديمقراطية الجديدة في أمريكا اللاتينية مجتمعات مزقها التفاوت والفساد الحادان، وكانت محاولة إيجاد الطريق الصحيح للمضي إلى الأمام بالغة الصعوبة. وعلى نحو مماثل، بينما أجريت الانتخابات في شتى أنحاء إفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت من جديد حالات كثيرة جدا من نظام الحاكم المطلق الذي لا يخضع لأي محاسبة من طرف الشعب. وفي مناطق من الاتحاد السوفييتي السابق، خرجت الديمقراطية إلى الوجود كجنين جهيض. وفي مناطق أخرى استخدم القادة المنتخبون سلطات الدولة لتضييق الخناق على حرية التعبير، أو أي نقد علني لحكمهم. وأيا كان السبب فإن النمو البطيء يوقع الوهن في قلوب المواطنين بخصوص ظهور ديمقراطية تنعقد عليها آمالهم على حياة أفضل في ظل حرياتهم الجديدة.

هذه كلها مشكلات خطيرة تتطلب اهتماما متضافرا. إن تلبية التطلعات المادية لمجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية هو أمر حاسم لتعزيز المكاسب الديمقراطية عبر العالم التي لا يزال تحقيقها غير أكيد. غير أنه من المهم أن يوضع نضال هذه المناطق حديثة العهد بالديمقراطية في السياق، فقد فاق النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وإفريقيا في التسعينيات إنجازاتها في الثمانينيات، عندما كان معظمها لا يزال يعيش في ظل حكومات استبدادية. وعلى نحو مماثل انخفض متوسط نسبة سكان أمريكا اللاتينية الذين كانوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم على نحو ثابت في ظل الحكم الديمقراطي. ولا يشير الحديث المتزايد عن الفساد في هذه المناطق بالضرورة إلى أن الفساد صار أكثر شيوعا، بل يعكس في الغالب قدرة الناس المتنامية في هذه المجتمعات على أن يتحدثوا عنه.[9]

وعلى العموم، يفسر أنصار الديمقراطية إخفاقات التنمية الاقتصادية في البلدان المتحولة إلى الديمقراطية، في الغالب، باعتبار الديمقراطية الموجودة محدودة جدا، وليست وافرة بالقدر الكافي. إذ أن الديمقراطية أكبر من مجرد إجراء انتخابات. وكما سبقت الإشارة فإن مساهمة الديمقراطية في التنمية الاقتصادية تتحقق عن طريق خلق هياكل لتقاسم السلطة. إن وضع رقابة وضوابط على أعلى المناصب في السلطة التنفيذية، وإبعاد الحزب عن اتخاذ قرارات الدولة، وتأسيس خدمة حكومية استنادا للجدارة، وتعزيز قطاع خاص مستقل، وتسيير التدفق الحر للأفكار، وخلق مناخ يُتوقع فيه التزام القيادة السياسية بسيادة القانون، كل ذلك علامات مميزة للبناء السياسي الديمقراطي الذي يزيد الآمال في تنمية اقتصادية وسياسية. إن الديمقراطيات التي أرست في كل مستوى من مستويات الدخل آليات أقوى للرقابة والضوابط، تنمو بسرعة أكبر من الديمقراطيات التي لم تفعل ذلك. ومن ثم فإن علاج النظم الديمقراطية التي

[9] – هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 15.

تكافح اقتصاديا يتطلب توسيع هياكل السلطة المشتركة تلك.

2. الفحص الامبريقي لفرضية ارتباط التنمية الاقتصادية بالحكم الديمقراطي

من بين أحدث الدراسات التي حاولت أن تبين من خلال الإحصائيات والمقارنات دور الديمقراطية في تعزيز التنمية الاقتصادية، والأكثر تأييدا لأطروحة العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والأداء الاقتصادي الجيد، دراسة هالبيرين وجوزيف سيغل ومايكل ونستن المشار إليها سابقا[10]. وقد شملت الدراسة عينة كبيرة من البلدان في الفترة ما بين 1960 و2001، وهي السنوات الأكثر توفرا على البيانات اللازمة.

وبالنظر إلى حقيقة أن الدول الأكثر ازدهارا في العالم هي الديمقراطيات الغربية الراسخة، فإن مقارنتها مع الدول غير الديمقراطية، وهي في الغالب دول فقيرة، سيعطي نتائج مضللة. ولذلك ركز هالبيرين وزملاؤه على معرفة ما إذا كانت الديمقراطيات منخفضة الدخل لديها القدرة على أن تنمو سريعا إذا قورنت بالحكومات الاستبدادية منخفضة الدخل. فعند المقارنة العامة (دون النظر لمستوى الدخل) لوحظ أن الديمقراطيات قد حققت باستمرار مستويات من النمو الاقتصادي أعلى من النظم الاستبدادية في الفترة مجال الدراسة (الشكل 1)، ويترجم هذا بتفوق يبلغ نسبة 30% من معدلات نصيب الفرد من النمو الاقتصادي السنوي، أي 2.3% مقابل 1.6%.

---

[10] Jean-Jacques Dethier, Hafez Ghanem, Edda Zoli, « **Does Democracy Facilitate the Economic Transition? An Empirical Study of Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union** ». In :http://www:wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1999/10/23/000094946_99101105050592/Rendered/PDF/multi_page.pdf

شكل1: متوسط نمو دخل الفرد في الديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية

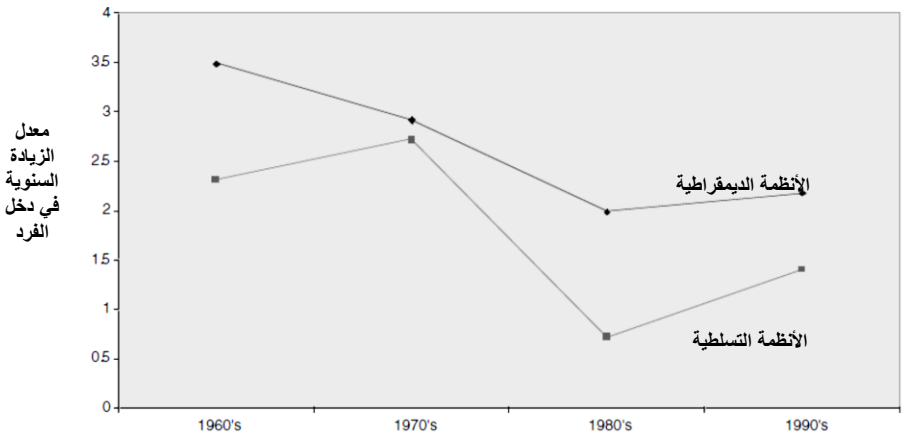

المصدر: مورتون هالبيرين (وآخرون): **مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟** ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2009. ص 31

ولكن عند اقتصار المقارنة على الدول منخفضة الدخل وجد الباحثون اختلافا مميزا ضئيلا في معدلات نمو نصيب الفرد بين الديمقراطيات والنظم الاستبدادية (شكل 2)، والتي تقترب من التماثل. إن هيمنة الديمقراطية القاطعة التي لوحظت في العينة الكاملة لا تصدق على البلدان منخفضة الدخل، ومع ذلك، فإنه لا يظهر أي دليل على أفضلية النظام الاستبدادي، كما ذهب إلى ذلك الرأي التقليدي لمدة طويلة، حتى خلال العقود الأولى من فترة الدراسة عندما طرحت هذه النظرية لأول مرة، فمتوسط معدل النمو لمدة أربعين سنة بأكملها، بين البلاد منخفضة الدخل تعادل تقريبا 1.5% بالنسبة للديمقراطيات في مقابل 1.3% بالنسبة لنظم الحكم الاستبدادية.

شكل2: متوسط معدلات نمو الناتج المحلي للديمقراطيات ونظم الحكم الاستبدادية في الدول التي يقل معدل الدخل الفردي فيها عن ألفي دولار

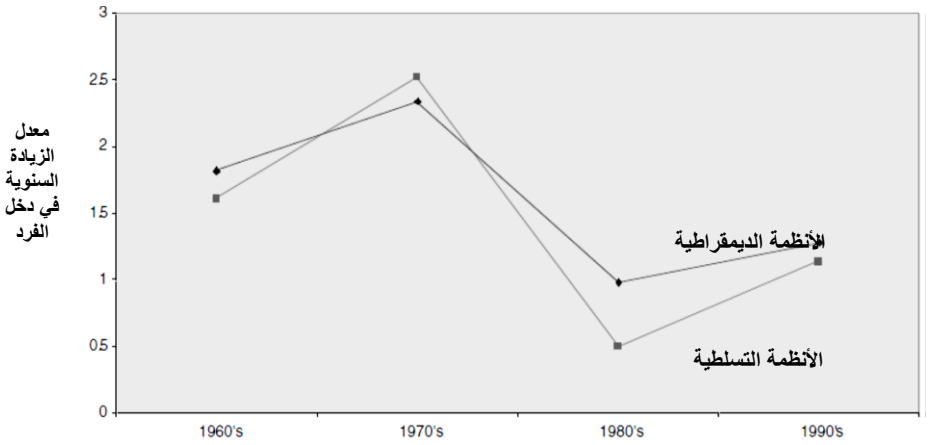

المصدر: هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 31.

بيد أن الأمر ليس بهذا السوء بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فعندما حذفت منطقة جنوب شرق آسيا ذات النمو الاستثنائي من عينة الدخل المنخفض، تراجع متوسط معدل نمو الأنظمة الاستبدادية بصفة ملحوظة (شكل 3)، ويبين هذا نمطا من معدلات النمو الديمقراطي يفوق نمط معدلات النمو الاستبدادي بنسبة 50%. وقد اتسع الفرق منذ عام 1970 مع تفوق الديمقراطيات منخفضة الدخل على نظيراتها الاستبدادية في متوسط معدلات نموها بنسبة 1.6% في مقابل 0.9% .

وثمة خاصية أخرى تميز النمو في ظل الديمقراطية، وهي استقراره النسبي؛ فقد أظهرت الديمقراطيات حتى بين البلاد منخفضة الدخل تقلبا في معدلات نموها أقل منه في نظم الحكم التسلطية (كما تبينه الأشكال 1و2و3). ومن ثم فإن قوة الأداء الاقتصادي في الديمقراطيات تكمن في قدرتها على الحفاظ على النمو الثابت على مر الزمن مثل قدرتها على تحقيق النمو السريع بصورة نسبية.

شكل3: متوسط معدلات نمو نصيب الفرد في الديمقراطيات والنظم التسلطية ذات دخل أقل من ألفي دولار (باستثناء جنوب شرق آسيا)

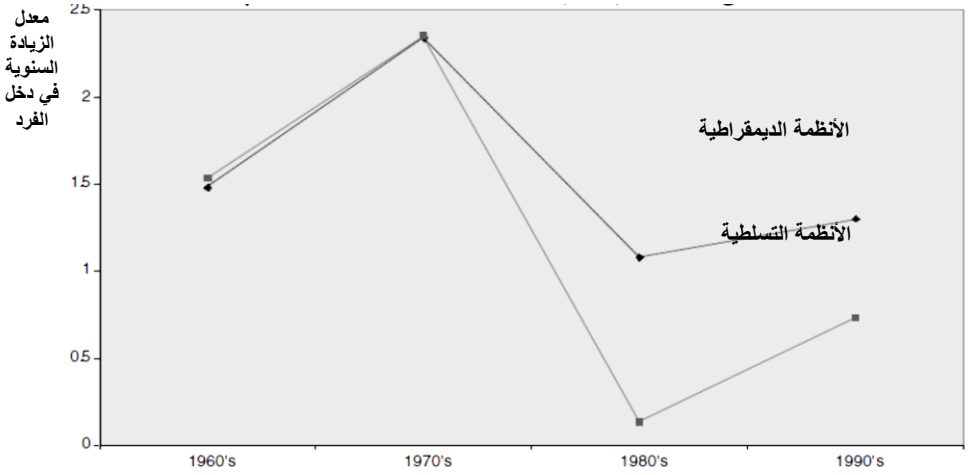

المصدر: هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص32.

ويعكس ذلك إلى حد كبير ميل الديمقراطيات إلى تجنب الخسائر الاقتصادية الكارثية، فبالنظر إلى أسوأ عشرين معدلا من معدلات نمو نصيب الفرد بالنسبة لكل عقد من العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، فإن خمسا من أسوأ الدول أداء، والتي يبلغ عددها ثمانين دولة، هي نظم حكم ديمقراطية (جزر موريس 1968، بنغلاديش 1972، نيجيريا 1981، ليتونيا ولتوانيا 1992). ويصدق الأمر نفسه عند النظر في احتمالات أن يمر بلد ما «بكارثة اقتصادية»، والتي تحدد بأنها انهيار يبلغ 10% في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي سنويا، حيث يبلغ نسبة 3.4% بالنسبة للنظم التسلطية ويقل عن 1% بالنسبة للديمقراطيات. مع العلم أنه من بين 15 دولة ديمقراطية تعرضت للانكماش الحاد منذ 1960، حدثت 11 حالة في التسعينيات، وإذا استثنينا تايلند عام 1998، كانت الحالات العشر الأخرى دولا متحولة من الاشتراكية في بداية العقد.[11]

ويجادل مؤيدو العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بأن الديمقراطية تلعب دورا وقائيا في وجه الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، ذلك «أن المجتمع لا يفتقد دور الديمقراطية ما دامت الأمور تجري سلسة وعلى نحو روتيني جيد، ولكن تظهر الحاجة إلى الديمقراطية واضحة عندما تتعقد الأمور لسبب أو لآخر. وهنا تكتسب الحوافز السياسية التي يوفرها نظام الحكم الديمقراطي أهمية عملية كبيرة، لأن خطر فقدان الأمان الناجم عن تحولات في السياسة الاقتصادية، أو عن ظروف أخرى، سيظل يحوم خلف ما يبدو في ظاهره كأنه اقتصاد صحيح وصحي.

[11] – البلاوي حازم، **عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل**. القاهرة، دار الشروق. ص 34.

والجدير ذكره هنا هو أن المشكلات التي واجهت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا [عام 1997]تكشف، من بين أمور أخرى كثيرة، كأنها وقعت جزاء وفاقا لنظام الحكم غير الديمقراطي، ويتجلى هذا بوضوح في مجالين يثيران الاهتمام نذكر من بينهما إهمال نوعين من الحريات الأدائية، أي الأمن الوقائي، وضمان الشفافية، وهو مهم لتوفير الأمن وتوفير حوافز للقوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية»[12].

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي هو الطريقة التي يتم الاستشهاد بها وذكرها بوجه عام للمقارنة بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، إلا أنه يبقى مؤشرا غير كاف بأية حال للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. فإذا أخذنا النمو الاقتصادي بمفرده فإنه لا يكشف كيفية توزيع الناتج الاقتصادي بين فئات المجتمع المختلفة، ولا يعكس ظروف المعيشة مثل الرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك. فهناك عدد من الدول تتمتع بثروات مادية كبيرة، إلا أن سجلها في مستوى الرفاه الاجتماعي لا يتوافق مع حجم الثروات الموجودة. وعلى نحو مماثل، ثمة تباين لافت بين الدول المتماثلة في مستوى الدخل، وعلى سبيل المثال، كان لدى جمهورية الكونغو وسريلانكا معدل متقارب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 (841 دولار مقابل 860 على التوالي)، إلا أنهما تظهران فجوة تزيد على العشرين عاما في متوسط العمر المتوقع (51 عاما مقابل 73).[13]

بعبارة أخرى، يجب أن ننظر، بالإضافة إلى متوسط دخل الفرد من الناتج الإجمالي، إلى أي حد يلبي الاقتصاد حاجات الناس السياسية مثل الحصول على الطعام، ومياه الشرب النقية، والتعليم اللائق، والرعاية الصحية اللازمة. إن مؤشرات الرفاه الاجتماعي مهمة لمعرفة كيفية توزيع أرباح الاقتصاد بكفاءة على السكان. وتكشف مقارنات الرفاه الاجتماعي بحسب نوع نظام الحكم عن اختلافات واضحة؛ فالمواطنون في ظل الديمقراطيات يعيشون حياة أطول، وهم أكثر تمتعا بالصحة، وأكثر إنتاجا ممن يعيشون في ظل نظم حكم تسلطية، وفضلا عن ذلك، فهم قد فعلوا ذلك بصورة متسقة على مدار العقود الأخيرة. وقد بينت التقارير السنوية لمؤشر التنمية البشرية الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للتنمية ارتباطا قويا بين الديمقراطية والرفاهية في البلدان النامية.

---

[12] – أمارتيا سان. مرجع سابق. ص 224.

[13] – هالبيرين (وآخرون). مرجع سابق. ص 35.

خاتمة

وأخيرا، تستند سياسات الترويج للديمقراطية أيضا لمقولة أن الحكم الديمقراطي الجيد هو وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بدليل أن أكثر الدول المتقدمة هي ديمقراطيات راسخة. وقد قدم أنصار هذا الطرح حججا إحصائية ومقارنات عديدة لدعمه. مع أن الجدل العلمي بشأن أي المسألتين يجب أن تسبق الأخرى: التنمية أم الديمقراطية لا يبدو أنه قد حسم بعد، إلا أن كلا التوجهين يؤكدان على الطابع الليبرالي لعملية التنمية المنشودة، وهو خيار يلقى اعتراضات متزايدة، ليس فقط في الدول النامية، ولكن أيضا في الدول المتقدمة. وقد زادت النتائج الاقتصادية الباهرة التي حققتها بعض الدول غير الديمقراطية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة سابقا، والصين وفيتنام حاليا من تراجع التأييد لفكرة أن الديمقراطية شرط ضروري لتحقيق التنمية. وربما يفسر ذلك التوجه المتنامي في أدبيات المنظمات الدولية والدول الكبرى للحديث عن الحكامة الجيدة بدل الحكم الديمقراطي.

قائمة المراجع:

1 – عبد الفتاح بشير، «فرض الديمقراطية بين النجاح والفشل»، مجلة الديمقراطية. ع13،يناير 2004. ص ص67-76.

2 – دانيال كوفمان: «هل التنمية الاقتصادية مستحيلة بدون الديمقراطية؟». في:
http://www.america.gov/st/democracy-arabic/2008/June/20081209091224snmassabla0.990307.html

3 - Diane Ethier, «Des Relations entre Libéralisation Economique, Transition Démocratique et consolidation Démocratique». In : Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 8, n02, 2001. P 271.

4 – هالبيرين مورتون (وآخرون)، مزايا الديمقراطية: كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟ ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2009، ص 12.

5 – أمارتيا سان، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر. ترجمة: شوقي جلال. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2004. ص 187.

6 – الموافي، أحمد أحمد. تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي: مشروع الشرق الأوسط الكبير. مصر، دار النهضة العربية. 2005 ، ص 102

7-Mancur Olsen, «Dictatorship, Democracy and development ». American Political Science Review, vol 87, n3 . 1993. Pp 567-576. And: Boutros Boutros-Ghali (ed), The Interaction between Democracy and Development. Paris, UNESCO. 2002

8- Jean-Jacques Dethier, Hafez Ghanem, Edda Zoli, « Does Democracy Facilitate the Economic Transition? An Empirical Study of Central and Eastern Europe and the Former Soviet Union ». In :http://www:wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1999/10/23/000094946_99101105050592/Rendered/PDF/multi_page.pdf

9- البلاوي حازم، عن الديمقراطية الليبرالية: قضايا ومشاكل. القاهرة، دار الشروق. ص 34.